ينتمون لحضارة ويكتبون في لغة حضارة أخرى، ويصابون بمرض الهوية، وتقديم الذات قرباناً للحضارة الطاغية... وأن الكتاب نوع من الزندقة التافهة، ولا يستحق هذا الصدى وإهدار الدماء)(1).

وقال آخرون: (إنّ قتل سلمان رشدي يضع حداً للذين يبحثون عن الشهرة على حساب الإسلام ونبيه العظيم)(2). (وحكم الشرع فيه: أنّه ارتد، وكفر كاتبه لا يحتمل التأويل)(3).

خلاصة الآراء المثيرة للجدل والتعليق عليها:

ولكن أكثر الآراء المثيرة للجدل هو: ما تناوله الكثيرون في كون الكتاب إساءة بالغة لمشاعر مليار مسلم، ولكن صاحبه لا يستحق عليه القتل وبفتوى تصدر من وراء البحار وينفذها إرهابيون. وطرحوا الأسباب التالية:

1 ـ إنه يجب أن يحاكم في محكمة أصولية، وإذا لم يحضر يصدر عليه الحكم غيابياً وفق الأصول القانونية.

2 ـ إنه يجب أن يساءل، ولعله يستتاب، وإذا تاب فيمكن أن يعفى عنه، أو يحكم بحكم اقل من الموت.

3 ـ إنّ الفتوى لم تحترم حرية الرأي والتعبير المعمول بها في الغرب، وإنها قاسية وغير مقبولة في أجواء الحرية المعروفة هناك.

4 ـ إنّ المبلغ الذي رصد لقاتل أخرج القضية من كونها مسألة شرعية إلى مسألة تجارية أدخلت القتلة ومحترف القتل في صفقة مالية رخيصة.

5 ـ يمكن مناقشه الكاتب والرد عليه بأسلوب هادئ وموضوعي بعيد عن الضجيج والانفعال، ولإجمال الرد على سطحية هذه الآراء يمكن القول:

1 ـ إنّ الضجة التي رافقت الفتوى ودخول القضية إلى الدائرة السياسية لا يمكن

---

1 ـ سفير جامعة الدول العربية السيد حمادي الصيد في حديث اذاعي.

2 ـ هذا هو رأي الجماعة الإسلاميّة في مصر، وعلى رأسهم الدكتور محمّد سيد طنطاوي.

3 ـ رأي الإخوان المسلمين في بيان نشر في صحيفة الشعب في (7/3/1989م)